بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

المكتب الإعلامي
المركزي

الخميس، 23 صفر 1443هـ | 2021/09/30م | رقم الإصدار: 1443هـ / 007

بيان صحفي

مودي يعرّض أمن الهند للخطر

من خلال السياسات العدائية التي يتبنّاها والعمى الاستراتيجي

لطالما حذّرنا من التأثير الخطير لسياسات مودي العدائية على أداء وكالة التحقيقات الوطنية الهندية، وقد حذّرنا في بياننا الصحفيين الصادرين في 23 من نيسان/أبريل 2021م وفي 4 من حزيران/يونيو 2021م، حذّرنا بوضوح من الهاوية التي يسير نحوها المسئولون في وكالة التحقيقات الوطنية، وهي الوكالة الحكومية شديد الحساسية.

في 17 من أيلول/سبتمبر 2021م أعلنت وكالة التحقيقات الوطنية الهندية (NIA) عن اتهاماتها للأخ بافا برهان الدين بـ"نشر رسائل غير مقبولة على فيسبوك، وعقد جلسات نقاشية بخصوص التطلعات السياسية لنظام الخلافة في ظل الدول الإسلامية"؛ وقالت الوكالة: "إن هذه الاتهامات تتماشى مع القوانين الهندية، من بين قوانين جنائية أخرى، من مثل حيازة نشرات عن نظام الخلافة - مطبوعة أو رقمية - ومناقشات حول ذلك، وقد قدمت كدليل على الجريمة"! (المصدر: www.nia.gov.in/press-releases). يبدو من هذه الوقاحة أنه بما أن "العباقرة" في وكالة الاستخبارات الوطنية لم يتمكنوا من تحقيق أحلام مودي في تجريم الإسلام تماماً؛ فقد لجأوا إلى "الخيار الأقل تفضيلاً"، وهو تجريم الحديث في الإسلام وعقد النقاشات عن الإسلام، وتحديدا الحديث عن الخلافة.

تُؤكد تصرفات العاملين في وكالة الاستخبارات الوطنية بوضوح مدى سوء جهلهم فيما يتعلق بالحقائق الأساسية عن الإسلام والمسلمين وعن تاريخهم؛ ويبدو أن المسؤولين في وكالة الاستخبارات الوطنية غير مدركين لحقيقة أن "الشيء نفسه" الذي جرّموه هو أحد الأعمدة الرئيسية الثلاثة للإسلام نفسه! والتي هي: (العقيدة، والأحكام الشرعية، والخلافة)، ما يعني أيضاً أن مسؤولي وكالة الاستخبارات الوطنية ليسوا على علم بأن أي نقاش جاد حول الإسلام، وفي أي مكان على هذا الكوكب، لا يمكنه تجنب تناول جانب من هذه الجوانب الثلاثة.

لذلك فإنه ومن أجل توعية العملاء في الوكالة حول مدى تجذّر مفهوم الخلافة في عقول المسلمين وقلوبهم في جميع أنحاء العالم، سنذكّرهم ببساطة بحقيقة أن أكثر الأسماء التي يختارها المسلمون لأبنائهم حول العالم هي أسماء الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم من خلفاء ومعاونين ورجال دولة، من مثل أسماء: عمر، وعثمان، وعلي، وحسن، وحسين، وحمزة، وخالد، وعبيدة، وعمرو، وحذيفة... الخ، وهي من خير الأسماء التي يمكن أن يختارها أي مسلم لولده.

أما الجانب الآخر من حكم مودي القمعي، فهو واقع أكثر قتامة، فقد أثبت مودي والوفد المرافق له أنهم مجرد أتباع وأصدقاء مخلصين للبيت الأبيض في أمريكا، والكارثة الاستراتيجية التي تتبنّاها الحكومة في نيودلهي تتطور بشكل منهجي نحو كارثة أخرى من كوارث مودي التاريخية، وهي أسوأ بكثير من الكارثة الوبائية التي تواجهها الهند، ويمكن تسميتها بـ"وباء مودي".

إن الناس جميعاً يشهدون هذه الكارثة بأم أعينهم، ولكن لا يزال العاملون في وكالة التحقيقات الوطنية لا يشعرون بمدى التهديد الذي يفرضه الانتحار الاستراتيجي الذي تدفع الحكومة في نيودلهي البلاد إليه. كما يتحدث الجميع عن الكيفية التي تمت بها رشوة إدارة مودي بوعد أمريكا الصامت بغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في الهند، مقابل مشاركة الهند في حرب أمريكا ضد الصين وروسيا. إذا استيقظ المسؤولون في وكالة الاستخبارات الوطنية واستعادوا رشدهم، وربما حاولوا قراءة أحدث التحليلات الاستراتيجية لحزب التحرير، والذي نُشر في 25 من أيلول/سبتمبر، فقد يكونون قادرين على إدراك أن الحكومة في نيودلهي تقود البلد إلى حرب إقليمية شاملة! وهي حرب قذرة لن تخدم إلا مصالح البيت الأبيض، بينما تدفع الهند ثمن هذا الصراع.

أيها الحكماء والعقلاء من الرجال والنساء في الهند:

استيقظوا وتداركوا أمركم، وحاولوا منع القاطرة من السقوط إلى الهاوية، عندما تخون الحكومة مسؤولياتها، يصبح من واجبكم إيقاف الجنون الذي تقوده هذه الحكومة. انظروا كيف تتواطأ إدارة مودي والمسؤولون الذين يديرون الوكالات الأمنية والسياسية على تضليل أهل الهند ومؤسساتها، بما في ذلك القضاء والإعلام، وعلى الرغم من حصولهم على فترة كافية لمراجعة أدبيات حزب التحرير المتوفرة على نطاق واسع على الإنترنت والمطبوعة في جميع أنحاء العالم، إلا أن ذلك لم يثنهم عن ادّعائهم بامتلاك "دليل على التهم"، وهي تهم لا يمكن أبداً لأي شخص متعقل تفهّمها أو تفسيرها على أنها جريمة، ولكن هذه الإخفاقات المؤسسية المستمرة هي بالتأكيد ديدن الديمقراطية الفاسدة المدعومة بالاستعمار والرأسمالية العالمية، ولهذا السبب لا عجب أن الدراسات الأخيرة التي أجراها مركز بيو للأبحاث كشفت أن أكثر من 50٪ من سكان العالم لا يؤمنون بالديمقراطية.

إنّ حكومة مودي هي أسوأ من حكومات الطغاة الآخرين؛ لأنها تخدع الناس باسم الحقوق وحرية التعبير، ولو تحلّت وكالة الاستخبارات الوطنية أو أي إدارة تنفيذية - ممن هي على دراية بدستورهم وقسمهم لحمايته - بالشفافية، لما اعتبرت أي منشورات أو نقاشات على الفيسبوك - سواء أكانت مغلقة أم مفتوحة - جريمةً من أي نوع في الهند.

يبدو أن مودي في الهند قد تبنّى كلياً مشروع الحرب الأمريكية على (الإرهاب)، في وقت خروج أمريكا مهزومة من أفغانستان بعد عقدين من الدمار، بعد غزو أفغانستان والعراق. تبدو الهند أكثر من راغبة في تجريم الحديث حول نظام الحكم في الإسلام (الخلافة)، وبالتالي تخدم بقصد أو بدون قصد مشروعاً خارجياً كارثياً آخر من صناعة الهند لاستخدامه في الاستراتيجيات التي تقودها أمريكا ضد البلاد الإسلامية وروسيا والصين؛ وربما تخفي مثل هذه التكتيكات إخفاقات حكومة مودي المستمرة في الحصول على اعتراف دولي بتصنيع الهند للقاحات في العالم، وبيع أصول الهند التي يملكها الناس عبر مشروع خط أنابيب التحويل الوطني والفساد الذي يلوح في أفق هذه المشاريع، وفشلها في بناء اقتصاد قوي يكون قائما على رفاهية الناس وليس خدمة الطموحات الأمريكية، وتفسيراتها التعسفية وتطبيق القوانين التي تستغل الفجوات المتاحة دائماً في القوانين الديمقراطية الوضعية، وتنحيتها جانباً جميع الأطراف المعنية في المجتمع، باستثناء الرأسماليين سواء أكانوا محليين أم استعماريين.

الكل يعلم أن الخلافة العثمانية كانت بالفعل نظاماً سياسياً للحكم في البلاد الإسلامية، وكانت امتدادا للخلافة بعد عهد النبي ﷺ، والتي كانت عاصمتها في تركيا اليوم لغاية عام 1924م، حيث تم إسقاطها بعد أكثر من 1300 عام. علاوة على ذلك، فإن محاولات بريطانيا للإطاحة بالخلافة قد قوبل بازدراء من ملايين الناس، وأولهم أهل الهند، ومنهم قادة هندوس في تلك الفترة، من مثل لالا لاجبات راي محرر مجلة الهند الصغيرة، وغاندي نفسه الذي كان يرى حماية واستمرار الخلافة في تركيا، ما خيب أمل البريطانيين الذين خططوا لإسقاطها، وهناك آلاف الكتب والمؤلفات التي تغطي جوانب مختلفة من نظام الخلافة المبني على مبادئ الإسلام، من تأليف المسلمين وبعض المستشرقين. إنّ موقف وكالة الاستخبارات الوطنية بعد امتلاكها لمثل هذه الأدبيات حول الخلافة يشكل مؤامرة ضد الهند، فهو ليس هجوما على جانب من جوانب العقيدة الإسلامية فحسب، ولكنه أيضاً هجوم على غاندي نفسه.

أخيراً نودّ أن نشير إلى أن شبه القارة الهندية كان يحكمها عدل الإسلام، وقد شهدت في ظل حكم الإسلام سلاماً وأمناً وازدهاراً غير مسبوق، لذلك فإن من مصلحة الهند الحفاظ على علاقات حسنة مع المسلمين، لأن الأمة الإسلامية ستستعيد مجدها قريبا بإذن الله.

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ**﴾.

المهندس صلاح الدين عضاضة

مدير المكتب الإعلامي المركزي

لحزب التحرير

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info

تلفون/فاكس: 009611307594 جوال: 0096171724043
بريد إلكتروني: media@hizb-ut-tahrir.info